عرقلة اتفاق الرياض.. الشوكة الدائمة لإغراق الجنوب بالإرهاب وإفشال المجلس الرئاسي

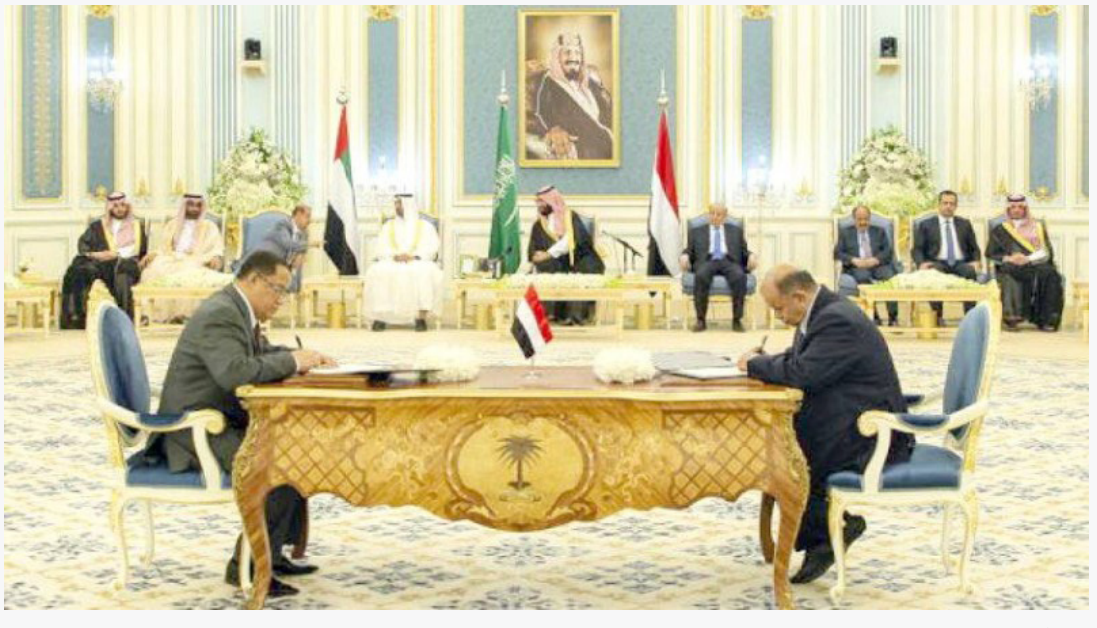

الأمناء/ خاص:

فيما تمضي قدمًا العملية السياسية الجديدة، التي اشتملت على تشكيل مجلس قيادة رئاسي في أعقاب مشاورات الرياض، وسط أجواء إيجابية وتحديات عديدة، فإنّ الشق العسكري لاتفاق الرياض يظل هو العنصر الرئيس في إطار ضبط هذا المسار.

اتفاق الرياض، الذي تم التوصل إليه في أعقاب عدوان أغسطس 2019 على الجنوب وتم التوقيع عليه في نوفمبر من العام نفسه، نصّ في شقّه العسكري على سحب العناصر الإخوانية الإرهابية من الجنوب، وتوجيهها إلى جبهات القتال ضد المليشيات الحوثية الإرهابية.

الوضع الراهن يحمل ضرورة ملحة لتنفيذ الشق العسكري للاتفاق، فمع الحجم الكبير من الآمال التي أعقبت تشكيل مجلس القيادة وتأثيرات ذلك على ضبط بوصلة الحرب على المليشيات الحوثية المدعومة من إيران، إلا أنّ هذه الآمال تتبخّر مع إصرار المليشيات الإخوانية على إبقاء قواتها في الجنوب.

السرطان الأخطر على الجنوب في الوقت الحالي هو وجود المليشيات الإخوانية في وادي حضرموت ممثلة في المنطقة العسكرية الأولى، وهي منطقة تؤوي الكثير من العناصر الإرهابية، ومنها تتحرك تلك العناصر للتوغل في أعماق الجنوب وضرب أمنه واستهداف استقراره، بما في ذلك العاصمة عدن.

وجاءت العمليات الإرهابية التي تضرب الجنوب منذ عدة أيام بمثابة ناقوس شديد الخطورة فيما يخص الوضع الأمني في الجنوب، عبر تفاقم العمليات الإرهابية التي ضربت مناطق مثل الضالع وأبين وشبوة وكذا استهداف العاصمة عدن عبر تحريك خلايا التجسس والإرهاب على الأرض.

مخاطر الوضع الأمني في الجنوب تتطلب اتخاذ إجراءات رادعة لتعزيز الأمن والاستقرار على الأرض، وهو ما تلتزم به القيادة الجنوبية المتمثلة في المجلس الانتقالي، إلا أنّ نجاح هذه المواجهة يظل مشروطا بتفكيك الوجود الإخواني في الجنوب والدفع نحو إخراج هذه المليشيات من كل أرجاء الجنوب.

أهمية هذه الخطوة تعود إلى غلق الباب أمام مساعي تنظيم الإخوان الإرهابي الذي سعى لفترات طويلة للعمل على الزج بأكبر عدد ممكن من الإرهابيين صوب الجنوب، ضمن مؤامرة تستهدف تقويض أمن الجنوب وكذا تسعى لعرقلة أي تحركات يمكن أن ينخرط فيها المجلس الرئاسي نحو ضبط بوصلة الحرب على المليشيات الحوثية الإرهابية.

عائلة القعطبي توجه رسالة مهمة إلى وزير الدولة محافظ العاصمة عدن:

نضع أمامكم واحدة من القضايا والإشكاليات التي يتم التلاعب بها بمديرية المنصورة

عدن/ الأمناء/ خاص:

وجهت عائلة/ قائد القعطبي، عنهم ابنتهم الإعلامية/ منى قائد القعطبي - السكرتيرة الإعلامية لرئيس الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي - رسالة شكوى معززة بالوثائق إلى الأستاذ أحمد حامد لملس - وزير الدولة، محافظ العاصمة عدن - لإنصافها ورفع الضرر الذي لحق بالأسرة.

وقالت أسرة القعطبي في رسالتها:

"نوجه رسالتنا هذه إليكم بعد أن عجزنا في مديرية المنصورة عن إيقاف المخالفة وإنهاء الضرر، حيث أغلقت أبواب المسئولين في المديرية في وجوهنا.. حاولنا مراراً وتكراراً حل النزاع، إلا أنه لا يوجد من يستجيب لشكوانا - التي قدمناها في يوم الثلاثاء 22/ مارس من العام الجاري - إلى مدير عام مديرية المنصورة الأخ علي الداؤودي، الذي بدوره في البداية وجه مكتب الأشغال العامة في المديرية بالاطلاع واتخاذ الإجراءات القانونية سريعاً، حيث عمل مدير الأشغال العامة في المنصورة رأفت كوكني بتوجيه المهندس عصام في مكتب الأشغال، بالنزول ورفع إفادة وتوقيف أي أعمال مخالفة، وعلى ضوء ذلك وفي تاريخ 24/ مارس، تم رفع الإفادة بأنه تم صرف ترخيص بناء (هدم وإعادة بناء) والعمل في إطار المساحة المحجوزة، وعليه يتم إحالة الموضوع إلى العوائق لإيقاف المخالف أولاً وإشعاره بضرورة الحضور حتى نتمكن من حل الخلاف.

في يوم الإثنين الموافق 28/ مارس، تم رفع توجيه من قبل مدير مكتب الأشغال العامة إلى قائد شرطة المنصورة حسين، بإلزام المخالف بالبناء وفقاً للتراخيص والمساحة السابقة وعدم الاستحواذ أو استحداث أي شيء خارج نطاق ذلك، ما لم يتم توقيف أي أعمال بناء.. وفي اليوم الثاني الموافق 29/ مارس جاء رد قائد شرطة المنصورة على توجيهات مدير الأشغال بأنه تم توقيف صاحب العمل والتزموا بعدم البناء إلا بموافقتكم، وعليه نرجو نزولكم معنا لتحديد المخالفة كونه هذا عملكم وليس عملنا.. ومن ثم وجه الكوكني الأخوة زاكر وعلي للتنفيذ (وحتى اللحظة لم يتم التنفيذ).

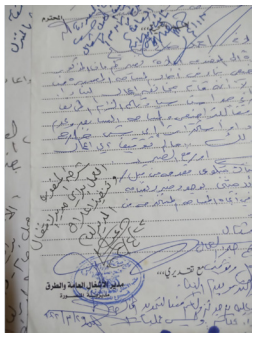

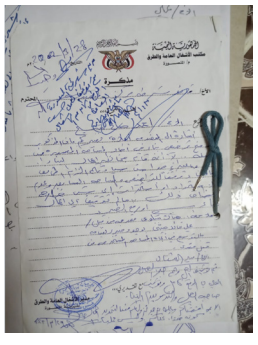

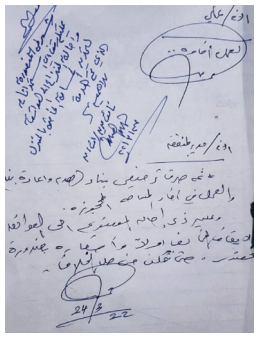

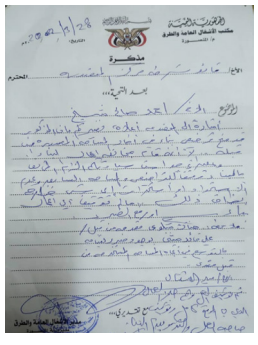

- سيادة الوزير محافظ العاصمة عدن، إلى هنا تبدو الأمور طبيعية والإجراءات تسير بشكلها القانوني السليم، فبعد كل تلك الإجراءات والتوجيهات التي صدرت، برزت النفوس الأمّارة بالسوء (الضعيفة) وتدخلت بالموضوع أمورٌ أخرى غيّرت مجرى الإشكالية وحرف مسارها. ونتيجة لذلك، فإن المخالف استمر ولا زال مستمراً في البناء دون أي رادع، ضارباً بكل التوجيهات التي صدرت ضده من الأشغال بالمخالفة وتوقيف العمل، وكذا التعليمات التي صدرت من قبل مدير أمن العاصمة عدن شفوياً ونائبه كتابياً، عرض الحائط، وإلى هذه اللحظة لا يوجد من يستجيب لنا ولنداءاتنا لا قيادة شرطة المنصورة ولا قيادة المنطقة الخامسة ولا حتى مأمور المديرية، وكأن الأمر لا يعنيهم!

- سيادة المحافظ، لنا قرابة الشهرين ونحن نلف في أروقة الشرطة ومكتب الأشغال والمأمور لردع المخالف وحل الإشكالية، وطوال هذه الفترة قرعنا الأبواب وتواصلنا مع الكثير من الجهات المختصة، منها اللجان المجتمعية في المديرية والمنطقة الخامسة وكذا كمال الحالمي، ووضاح الحريبي لحل النزاع وتوقيف المخالف عند حده واتخاذ الإجراءات القانونية في حقه (كمخالف)، إلا أن الاستجابة لم تكن بالشكل الذي يرتقي ويبشر بعودة مؤسسات الدولة، حيث إن كل التوجيهات التي صدرت بالتنفيذ للأسف لا تتخطى حدود المكاتب التي صدرت عنها.. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مؤشر خطير بوجود تواطؤ غير مسبوق من كل تلك الجهات.

- رغم كل تلك التحديات لم نفقد الأمل، بل عاودنا المحاولات مرات عدة طوال شهر رمضان الفضيل، حيث تواصلنا مع كل الجهات التي تم ذكرها سابقاً، إلا أنه دون جدوى.. الشرطة لا تستجيب وتريد توجيهات جديدة من الأشغال، والأخيرة ترفض عمل توجيهات جديدة، علماً أن التوجيهات السابقة لم تلغَ.

وفي خضم هذا التلاعب لجأنا مرة أخرى إلى مأمور المديرية للفصل في الموضوع، إلا أنه للأسف أعادنا مرة أخرى إلى نقطة الصفر، حيث أصدر توجيهات إلى الأشغال والشرطة بحل الإشكالية (نوع من إخلاء المسؤولية ليس أكثر) متغاضين بذلك مسألة المخالفة.

بعدها عدنا مجدداً إلى مكتب الأشغال في المديرية، وبعد جهد جهيد ومع أواخر شهر رمضان المبارك خرجنا بتوجيه من مدير الأشغال إلى قائد المنطقة الخامسة، بتوقيف أي أعمال بناء لحين البت بالموضوع بعد عطلة عيد الفطر المبارك.. (إخلاء مسؤولية)، وللأسف قائد المنطقة الخامسة لم يفدنا بشيء غير الكلام المعسول الذي لا يحل قضية.. والمخالف مستمر في عمله دون أي رادع وسط تحد صارخ لكل التوجيهات مستغلاً بذلك الشهر الفضيل.

- سيادة وزير الدولة محافظ العاصمة عدن، هناك تلاعب كبير وتقاعس أكبر من قبل كل الجهات القائمة على المديرية، لذا إذا كنا نبحث عن استعادة مؤسسات الدولة، ففي ظل هذه القيادات المحسوبة في الدولة فإننا لن ننال شيئاً، بل سيسهمون في إفشال كل جهودكم الرامية إلى إعادة شريان الحياة لتلك المؤسسات من خلال البناء والإصلاح لأجل النهوض والارتقاء بشئون المحافظة عموماً والمديرية بشكل خاص.

- وفي مناشدتي هذه أضع أمامكم واحدة من القضايا والإشكاليات التي يتم التلاعب بها، وقس عليها بقية الإشكاليات التي يعانيها المواطن في المديرية".